مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد
Management & Economics Research Journal
ISSN 2710-8856 (Online)
ISSN 2676-184X (Print)

مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص (2020)، ص 90-116
Management & Economics Research Journal, Vol. 2 No.2 Special (2020), pp. 90-116

دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان المتوقعة بين الموضوع FASB – Subject Topic (ASC 326) والمعيار IFRS9 في ظل تفشي كورونا فيروس Covid-19

صلاح علي أحمد محمد [1]♦، محمد المهدي الأمير أحمد [2]
[1] أستاذ المحاسبة مشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)
✉ salaliahmed@oiu.edu.sd
[2] أستاذ مساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)
✉ mohamed.almhdi3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-04-29 تاريخ القبول: 2020-06-07 تاريخ النشر: 2020-06-10

ملخص:
يتمثل الهدف المحوري لهذه الدراسة في عرض وتحليل الجهود الرامية لتطوير نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة (ECl)، ومقارنة التطورات المتعلقة بهذه الجهود المتمثلة في الموضوع (ASC 326) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، والمعيار الدولي (IFRS 9) الصادر مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي (IASB)، وتقييم مدى تأثير تداعيات Covid-19 على الممارسة العملية عند تطبيق (ECL)، ويكتسب هذا الموضوع أهميته باعتبار الاهتمام المتواصل من قبل معدو المعايير المحاسبية وأصحاب المصلحة، استخدمت الدراسة منهجاً جمع بين الاستقراء والاستنباط بالإضافة للمنهج الوصفي لدراسة إشكالية الدراسة والإجابة على التساؤلات، وتتمثل أهم نتائج الدراسة في أن الخليفة التاريخية المرتبطة بالممارسات العملية والتباين في تفسير وفهم المصطلحات عند التطبيق أحدثت فوارق في منهجية قياس الخسائر الائتمانية بين المنهجين الدولي والأمريكي، كذلك توصلت الدراسة لحدوث تأثيرات متوقعة على الاعتراف والقياس المحاسبي بصورة عامة على أثر تداعيات Covid -19، وعلى منهجية (ECL) بصورة خاصة ويتفاوت حجم هذا التأثير حسب الجهود المبذولة من البلدان للسيطرة على الوباء.

الكلمات المفتاحية : جائحة الفيروس التاجي (كورونا: Covid -19)، الاعتراف والقياس المحاسبي، خسائر الائتمان المتوقعة.
تصنيف جال: G01،M41، E51.

♦**المؤلف المراسل**: [✉ salaliahmed@oiu.edu.sd]

1. مقدمة

ظلت منهجية قياس خسائر الائتمان المتوقعة واحدة من أهم الموضوعات التي تلقى اهتماماً من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) حيث ظل الموضوع (ASC 326) واحد من الأجندة المستمرة منذ العام 2016 وحتى فبراير 2020 تأريخ صدور أخر تحديث لهذا الموضوع، كذلك لقي معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) اهتمام متزايد من خلال الممارسة التطبيقية والتعديلات المرتبطة بالمعيار، وفي خضم هذه الجهود المتصلة لتطوير نموذج (ECL) كان لتداعيات وأثار جائحة Covid-19 أثراً كبيراً نتيجة للتغييرات التي أحدثها في البيئة الاقتصادية، وتمثل هذه الدراسة جهداً متواضعاً يُسهم في دراسة وتحليل تلك الموضوعات مع توقعات باتساع دائرة الاهتمام بهذا الموضوع وفق التطورات المتسارعة في الاقتصاديات العالمية.

1.1 إشكالية الدراسة

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة العديد من المخاوف لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمرتقبين، فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة (Credit Losses Expected)، فمن المعلوم أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) تعتمد منهجية الخسارة المتكبدة (Incurred Loss) عند الاعتراف بخسائر الائتمان؛ مما انعكس أثر ذلك سلباً على تأخر الاعتراف بتلك الخسائر والتي من المحتمل أن تكون قد تَكَبَّدْت بصورة فعلية، وبرز من خلال الأزمة العالمية الأخيرة أن المنشآت تقييم خسائرها الائتمانية على أساس توقعاتها الخاصة، وذلك من خلال استخدام معلومات تطلعيه (Forward-Looking Information) مما أنعكس أثر ذلك بصورة واضحة على منفعة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إدارة تلك المنشآت لأرباحها والاعتراف بخسائر الائتمان، وأصدرت الهيئات و المجامع العلمية العديد من الإصدارات المحاسبية التي ركزت على معالجة القصور في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، والمتعلق بتأخر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، وتستعرض هذه الدراسة تحليلاً مقارناً للإصدار(ASC 326) الصادر عن مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB)، ومعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، وذلك بهدف الوقوف علي التحديثات المتعلقة بالعديد من الموضوعات ذات العلاقة والتي برزت من خلال الممارسة والتجربة التطبيقية؛ سيما وأن إيجاد نموذج لقياس خسائر الائتمان المتوقعة يعتبر من الموضوعات المستجدة وغير الثابتة، وذلك من واقع التطبيق العملي، لأجل ذلك تناقش الدراسة تفاصيل تلك التغييرات اعتباراً من العام 2016 والتعديلات التي طرأت، ومن ثم تقارن بين واقع التطبيق الحالي والمحتمل مع المعيار الدولي (IFRS 9) والتأثيرات المتوقعة على الاعتراف والقياس بخسائر الائتمان المتوقعة في ظل تفشي وباء فيروس كورونا Covid-19 بعد المخاوف العديدة التي أبدتها العديد من هيئات ومجالس معايير المحاسبة، والمؤسسات المالية العالمية.

2.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف المحوري لهذه الدراسة في عرض وتحليل الجهود العلمية العالمية الخاصة بتطوير نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من قبل معدو المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية وعكس مخاوف تلك الجهات من التأثيرات المتوقعة من تفشى وباء Covid-19 .

3.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال دراسة وتحليل ومقارنة جهود تطوير نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والذي يمثل واحد من أهم المشروعات المحاسبية في قائمة أجندة مجالس معايير المحاسبة على النطاق الدولي والأمريكي والإقليمي، وتتناول الدراسة تداعيات جائحة-Covid 19والتي تمثل موضوع الساعة الحالي سيما فيما يتعلق بتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد العالمي وانعكاس ذلك بصورة خاصة على خسائر الائتمان المتوقعة .

4.1 تساؤلات الدراسة

نظراً لطبيعة إشكالية الدراسة الوصفية، التي تستهدف التحليل والمقارنة للتعرف على خصائص تتعلق بظاهرة مستجدة Covid-19 تتعلق بنموذج خسائر الائتمان المرتبط والمتأثر بهذه الظاهرة تم صياغة التساؤلات الآتية :

- التساؤل الأول: هل للاختلافات في الممارسات التطبيقية ونماذج الأعمال أثرعلى جهود تطوير منهجية ذات جودة عالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة .
- التساؤل الثاني: ماهي الآثار المتوقعة من تداعيات جائحة Covid-19 على الجهود العالمية لتطوير منهجية خسائر الائتمان المتوقعة .

5.1 منهجية الدراسة

استخدم (الباحثان) تآزراً منهجياً جمع بين المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي بهدف دراسة وتحليل مشكلة الدراسة و الإجابة على تساؤلات الدراسة.

6.1 هيكل وخطة الدراسة

وفي سبيل دراسة الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة قسم (الباحثان) محاور الدراسة وفق ما يلي:

- الإطار المفاهيمي لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان.
- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموضوع (ASC 326) والمعيار الدولي (IFRS 9).
-
- التأثيرات المتوقعة علي منهجية خسائر الائتمان المتوقعة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا Covid-19.
- النتائج والتوصيات .

2. الإطار المفاهيمي لمتطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي بخسائر الائتمان:

دفعت تداعيات الأزمة المالية العالمية العديد من المشاركين في الأسواق الاقتصادية والمالية إلى إعادة النظر في الممارسات التطبيقية لمعايير المحاسبة وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) وقواعد الحوكمة، واستجابة لذلك أُنشِئَتْ المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) Financial Crisis Advisory Group، بالتنسيق بين (FASB) و (IASB) بهدف إسداء وتقديم المشورة لإيجاد تحسينات تسد القصور في منفعة التقارير المالية بالنسبة للمستخدمين المستهدفين، وقد أوصت (FCAG) باستكشاف بدائل أكثر تطلعيه (forward-looking alternatives) من منهجية الخسارة المتكبدة (Group F. C., July 28, 2009) ، واستناداً على ذلك أصدرت الهيئات والمجامع العلمية ومجالس المعايير العديد من الإصدارات التي ركزت على معالجة خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، وستتناول الدراسة أهم ما ورد في الإصدار والتحديثات الملحقة به على نحو ما يلي :

1.2 الإصدار رقم 2016-13: TOPIC.ASC 326 (قياس خسائر الائتمان للأدوات المالية) يونيو 2016 والتحديثات الملحقة به

صدر الموضوع رقم (ASC326) في يونيو 2016 وركزعلى قياس خسائر الائتمان للأدوات المالية، والهدف الرئيس من هذا الموضوع هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة تتعلق بالقرارات المرتبطة بالخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية والالتزامات الأخرى، والتوسع في نطاق معلومات الائتمان المحتفظ بها في المؤسسات والإفصاح عنها عند تأريخ إعداد التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف عدل هذا الموضوع في منهجية انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة (incurred loss impairment methodology) في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً بمنهجية بديلة تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وتتطلب هذه المنهجية النظر في

نطاق أوسع من المعلومات التي تساعد في تقدير خسائر الائتمان، وتؤثر هذه التعديلات على المنشآت بدرجات متفاوتة حسب جودة الائتمان للموجودات المحتفظ بها ومدتها ومدى التطبيق الحالي لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهناك تنوع وتفاوت في الممارسة العملية في منهجية الخسارة المتكبدة، مما يعني أنه قبل التحول قد تكون بعض المنشآت أكثر توازناً عند استخدام المنهجية الحالية مقارنة بمنهجية القياس الجديدة الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة . (FASB, June 2016, pp.1-2) . وتتمثل أهم محاور هذا التحديث في الآتي : (FASB, June 2016, pp.2-4)

1.1.2 الموجودات المقاسة بالتكلفة المطفأة (Assets Measured at Amortized Cost)

يتطلب الموضوع هذا قياس الموجودات على أساس التكلفة المطفأة (amortized cost) اعتماداً على أساس عرض صافي المبلغ المتوقع تحصيله، ومخصص خسائرالائتمان (allowance for credit losses) ويتم تقييمه ويخصم من التكلفة المطفأة للموجودات المالية،ويتم عرض صافي القيمة الدفترية بالمبلغ المتوقع تحصيله من الموجودات المالية، وتعكس قائمة الدخل قياس الخسائر الائتمانية للموجودات المالية المعترف بها حديثاً، بالإضافة إلى الزيادة أو الانخفاض المتوقع في خسائر الائتمان التي حدثت خلال الفترة، ويشير (الباحثان) إلي أهم الفوارق المتعلقة بالممارسة الحالية وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما حيث تتضمن الممارسات التطبيقية الحالية أهدافًا متعددة لانخفاض قيمة الائتمان (credit impairment) للأدوات الواقعة في نطاق هذا التحديث، و الأهداف السابقة عموماً أخرت الاعتراف بكامل خسائر الائتمان المحتملة، والتعديلات الواردة بهذا التحديث تعد بمثابة تحسين لأنها تلغي حد الاعتراف الأولي المحتمل (Probable initial recognition) في مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا، وتعكس بدلاً عن ذلك التقدير الحالي للمنشأة لجميع الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفي الممارسة السابقة كان يتم قياس خسائر الائتمان بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً؛ وكانت المنشأة عموماً تنظر فقط في الأحداث الماضية والظروف الحالية في قياس الخسائر المتكبدة، كذلك فإن التعديلات الواردة في هذا الموضوع تعمل على توسيع نطاق المعلومات التي يجب على المنشأة مراعاتها عند تقدير الخسائرالائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المراد قياسها، إما بشكل جماعي أو فردي، و يتضمن استخدام المعلومات المتوقعة معلومات أكثر دقة في الوقت المناسب عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي ستكون أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة (FASB) إلى أن المنشآت قد لا تحتاج إلى بناء توقعات اقتصادية على مدار العمر التعاقدي الكامل للأصول المالية طويلة الأجل (Long-dated financial assets)، ولذلك لا تسمح التعديلات في هذا الموضوع للمنشأة بالعودة إلى معلومات الخسارة التاريخية التي تعكس المدة التعاقدية - مع مراعاة تأثير الدفعات السابقة - لفترات تتجاوز الإطار الزمني الذي يمكن فيه للمنشآت المالية وضع توقعات معقولة وموثوقة، كذلك فإن (FASB) لم يحدد طريقة محددة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ويسمح للمنشآت بتطبيق طرق تعكس بشكل معقول توقعاتها لتقدير خسائر الائتمان، ويمكن للمنشآت الاستفادة من أنظمتها وطرقها الحالية لتقدير مخصص خسائر الائتمان، ومع ذلك فإن المعلومات المستخدمة لتقدير مخصص خسائر الائتمان بشكل عام سوف تحتاج إلى تغيير لتعكس بشكل مناسب تقدير جميع خسائر الائتمان المتوقعة واستخدام توقعات معقولة وموثوقة .

2.1.2 سندات الدين المتاحة للبيع (Available-for-Sale Debt Securities)

يشير الموضوع إلى أنه يجب تسجيل خسائر الائتمان المتعلقة بسندات الدين المتاحة للبيع من خلال مخصص خسائر الائتمان، ووفق مفهوم المحاسبة المتاحة للبيع (Available-for-sale accounting) أنه يمكن تحقق القيمة إما من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو من خلال بيع الورقة المالية، لذلك فإن التعديلات تحدد مبلغ مخصص خسائر الائتمان بالمبلغ الذي تكون

القيمة العادلة بموجبه أقل من التكلفة المطفأة لأن التصنيف على أنه متاح للبيع يعتمد على استراتيجية استثمارية تدرك أنه يمكن البيع بالقيمة العادلة، إذا يؤدي التحصيل النقدي إلى تحقيق مبلغ أقل من القيمة العادلة، ومخصص خسائر الائتمان للأوراق المالية المتاحة للبيع المشتراة مع مقدار انخفاض وتدهور الائتمان ذي أهمية بالغة حيث يتم تحديد الأصل بطريقة مماثلة لأوراق الدين الأخرى المتاحة للبيع؛ ومع ذلك، يضاف المخصص الأولي لخسائر الائتمان إلى سعر الشراء بدلاً من تسجيله كمصروف خسارة ائتمان ويتم تسجيل التغييرات اللاحقة فقط في مخصص خسائر الائتمان في مصروف خسائر الائتمان، ويجب الاعتراف بإيرادات الفوائد بناءً على سعر الفائدة الفعلي باستثناء الخصم المضمن في سعر الشراء الذي يُعزى إلى تقييم المشتري للخسائر الائتمانية عند الاستحواذ، ويشير (الباحثان) إلى أن التعديلات في هذا الموضوع أوجبت قياس خسائر الائتمان على سندات الدين المتاحة للبيع بطريقة مماثلة لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، و تتطلب التعديلات أن يتم عرض خسائر الائتمان كمخصص بدلاً من شطبه (write-down)، ويُعد هذا النهج بمثابة تحسين لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا لأن المنشأة سوف تكون قادرة على تسجيل خسائر الائتمان -في الحالات التي ينخفض فيها تقدير خسائر الائتمان- في صافي الدخل في الفترة الحالية، والتي بدورها يجب أن تتماشى مع الاعتراف به كخسارة ائتمان بقائمة الدخل في فترة التقرير التي حدثت فيها التغييرات، وتحظر الممارسة الحالية ل (GAAP) إظهار تلك التحسينات في أرباح الفترة الحالية، كذلك تشير التعديلات إلى أنه لا يجب على المنشآت استخدام المدة الزمنية التي كانت فيها الورقة المالية في وضع خسارة غير محققة لتجنب تسجيل خسارة ائتمانية، وعند تحديد ما إذا كانت هناك خسارة ائتمانية فإن التعديلات لا تنظر في التقلبات التاريخية والضمنية للقيمة العادلة (Historical and implied volatility of the fair value) للأوراق المالية وعمليات الاسترداد أو الانخفاض في القيمة العادلة بعد تأريخ إعداد الميزانية العمومية، وقد أجرى (FASB) عدة تحديثات على الموضوع (ASC 326) شملت:

- التحديث رقم 2018-19 November 2018، والذي بموجبه تم إدخال بعض تحسينات على الموضوع (ASC 326) تمثلت في (FASB, November 2018, pp. 1-2) تاريخ السريان وقواعد الانتقال للمنشآت التجارية غير العامة، والذمم المدينة في عقد الإيجار التشغيلي.
- التحديث رقم - ASC326 -04 -2019 (المشتقات والتحوط TOPIC 815) والأدوات المالية (TOPIC 825) أبريل 2019، ويُبرز (الباحثان) أهم الموضوعات التي تناولها هذا التحديث (FASB, April 2019, pp 1-2) ويمثل نتائج اجتماعات مجموعة (TRG) في (الفوائد المستحقة، التحويلات بين التصنيفات أو فئات القروض وأوراق الدين، الاسترداد) .
- تحسينات التسجيل والتصنيف للتحديث رقم (2016-13 Update)، وتضمنت (مراجعة التعديل للموضوع الفرعي رقم (Subtopic310-40)، المستحقات - إعادة هيكلة الديون المتعثرة من قبل الدائنين، ومطابقة التعديل مع الموضوع الفرعي رقم (-323 Subtopic 10)، وتعديلات في التحديث رقم (2017-12Update) شملت التعديلات على الموضوع رقم (815 Topic)، وبعض بنود محاسبة التحوط الأخرى، حيث توضح هذه التعديلات بعض الجوانب من الموضوع رقم (815 Topic) وتتمثل في (FASB, April 2019, pp.9-13)، تحوط القيمة العادلة الجزئية لمخاطر أسعار الفائدة، تعديلات أساس تحوط القيمة العادلة،الإفصاح عن تعديلات أساس التحوط للقيمة العادلة، النظر في سعر الفائدة المحدد تحوطًا بموجب عقود المشتقات بموجب الطريقة الافتراضية للمشتقات، نطاق المنشآت غير الهادفة للربح، أحكام محاسبة التحوط المطبقة على بعض الشركات الخاصة

والمنشآت غير الربحية، وتطبيق تقنية التحوط من التدفق النقدي المستلم للدفعات الأولى على التدفقات النقدية، تحديث التوجيه الانتقالي والإرشادي رقم ((12-2017 Update)، كذلك التحديث رقم (10-2016 Update) الذي تناول الإفصاح عن القيمة العادلة لأوراق الدين المحتفظ بها حتى الاستحقاق، وقابلية تطبيق الموضوع (Topic 820) على القياس البديل، وإعادة قياس الأوراق المالية والأسهم بأسعار الصرف التاريخية FASB, April 2019, pp. 13-15)، بالإضافة إلى تعديلات مجلس (TRG) على الموضوع TOPIC 326، نلخصها في الجدول رقم (1) آدناه (FASB, April 2019, p.16).

جدول رقم (1) : تعديلات اجتماع المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (TRG) للتحديث (13-2016 Update)

مجال التحسين	ملخص التعديلات
المسألة الأولي : أسلوب الإفصاح القديم لترتيبات خط الائتمان المحولة إلى قروض أجله : تسأل أصحاب المصلحة عن الكيفية التي ينبغي أن تفصح بها المنشأة عن ترتيبات خطوط الائتمان التي تتحول إلى قروض لأجل ضمن جدول الإفصاح القديم.	تتطلب التعديلات قيام المنشأة بتقديم أساس التكلفة المطفأة لترتيبات خط الائتمان التي يتم تحويلها إلى قروض لأجل في فقرة منفصله
المسألة الثانية : التمديدات والتجديدات التعاقدية: تساءل أصحاب المصلحة ما إذا كان يجب على المنشآت التفكير في تمديد العقد أو خيارات التجديد في تحديد المدة التعاقدية للأصل المالي. وذكر أصحاب المصلحة أن التوجيه الوارد في الفقرة (326-20-30-6) يبدو أنه يمنع المنشآت من النظر في خيارات التمديد أو التجديد التعاقدية.	توضح التعديلات أنه يجب على المنشاة النظر في خيارات التمديد أو التجديد (باستثناء تلك التي يتم احتسابها كمشتقات وفقًا للموضوع (Topic 815) المضمنة في العقد الأصلي أو المعدل في تاريخ التقرير ولا يمكن إلغاؤها دون قيد أو شرط من قبل المنشأة .

Source :(FASB, April 2019, p. 16)

- التحديث رقم 2019-05 - الأدوات المالية - خسائر الائتمان الموضوع رقم (Topic 326) مايو 2019م، الذي ركزعلى المنشآت التي لديها أدوات معينة في نطاق الموضوع الفرعي (Subtopic 326-20) - الأدوات المالية - الخسائر الائتمانية - المقاسة بالتكلفة المطفأة، مع خيار إضافي باختيار خيار القيمة العادلة في الموضوع الفرعي (Subtopic 825.10) - الأدوات المالية، وتطبق التعديلات على أساس كل أداة على الأدوات المؤهلة، عند اعتماد الموضوع (Topic 326)، ولا ينطبق اختيار خيار القيمة العادلة على سندات الدين المحتفظ بها حتى الاستحقاق (FASB, November 2019, 2019, p.2) .
- التحديث رقم 2019-10 الأدوات المالية - خسائر الائتمان الموضوع (Topic326) والمشتقات والتحوط الموضوع (Topic815) و عقود الإيجار الموضوع (Topic842) - نوفمبر 2019 م، تناول هذا التحديث تطبيق التعديلات في تواريخ السريان الفعلية لبعض التحديثات، بما في ذلك التعديلات التي صدرت بعد إصدار التحديث الأصلي شملت التحديثات (Update No.13-2016) - الأدوات المالية - الخسائر الائتمانية الموضوع (Topic 326) - قياس الخسائر الائتمانية على الأدوات المالية، (Update No.2017.2) - المشتقات والتحوط الموضوع (Topic815) - التحسينات المستهدفة في المحاسبة لأنشطة التحوط، بالإضافة (Update No.02-2-16) - عقود الإيجار الموضوع (Topic 842) -عقود الإيجار. (FASB, November 2019-10, pp.2-4) . وتأسيساً على ما سبق يخلص (الباحثان) من خلال استعراض وتحليل الإصدار الأمريكي (ASC 326) والتحديثات المرتبطة به خلال الفترة (2016 – 2020) الى أن الإصدار أسس لتحول من منهجية الخسائر المتكبدة إلى منهجية بديلة

تعكس خسائر الائتمان المتوقعة (CECL)، مما يعنى قياس الموجودات على أساس التكلفة المطفأة، الأمر الذي أحدث فوارق بين الممارسة السابقة والممارسة الحالية والمتوقعة .

2.2 نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية الدولي (IFRS 9)

يعتبرالمعيارالدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، والذي يسري من 1 يناير 2018، هو معيار محاسبي جديد للأدوات المالية، ويغطي التصنيف والقياس ومحاسبة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط، و يقدم المعيار (IFRS 9) منهجًا اِسْتِشْرَافِيًّا للتعرف على خسائر الائتمان في الحسابات المالية - منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) - إذ يأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك ظروف الاقتصاد الكلي التطلعية، وبرز هذا المنهج التطلعي الجديد استجابة لانتقادات للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، والذي تم بموجبه يتم الاعتراف بخسائر الائتمان فقط إذا كانت هناك مؤشرات واضحة على حدوث أثر ائتماني - مثل التخلف عن السداد أو التأخر في الفائدة أو المدفوعات الرئيسية (Li, 2018, pp. 2-3) ويمكن استعراض أهم ملامح المعيار (IFRS 9) في المحاورالأتية :(IFRS, 2020)

1.2.2 الموجودات المالية : عندما تعترف المنشأة لأول مرة بأصل مالي، تقوم بتصنيفه بناءً على نموذج عمل المنشأة لإدارة الموجودات وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل، يتم القياس على أساس التكلفة المطفأة إذا تم استيفاء شرطين - الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية؛ وتنشأ الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي هي مدفوعات رأس المال فقط والفائدة على المبلغ الأصلي القائم - ويقاس الأصل على أساس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، و يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا تم الاحتفاظ بها في نموذج أعمال من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، ويقاس الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياس أي أصول مالية لا يتم الاحتفاظ بها في أحد نموذجي الأعمال المذكورين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2.2.2 الالتزامات المالية : ويتم قياس جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستثناء المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتتضمن هذه المطلوبات المشتقات (بخلاف المشتقات التي هي عقود ضمان مالي أو أدوات تحوط فعالة ومخصصة) أومطلوبات أخرى محتفظ بها للمتاجرة، أومطلوبات تحددها المنشأة ليتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بعد الاعتراف المبدئي، و لا يمكن للمنشأة إعادة تصنيف أي التزام مالي.

3.2.2 خيار القيمة العادلة : ويجوز للمنشأة، عند الاعتراف الأولى، أن تحدد بشكل غير قابل للإلغاء أصلًا أو التزامًا مَالِيًّا كان يجب قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك سيزيل أو يقلل بشكل كبير عدم اتساق القياس أو الاعتراف، ويشار إلى ذلك ب (accounting mismatch - عدم تطابق المحاسبة) .

4.2.2 انخفاض واضمحلال وتدهور الموجودات : يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصول المالية على المراحل التي سبق الإشارة على نحو ما يلي :

- المرحلة 1 **:** بمجرد إنشاء أو شراء أداة مالية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا في الربح أو الخسارة ويتم تحديد مخصص الخسارة وذلك بمثابة مؤشر للتوقعات الأولية لخسائر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية، و يتم حساب إيرادات الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية - أي بدون خصم خسائر الائتمان المتوقعة .

- المرحلة 2 : إذا زادت مخاطر الائتمان بشكل كبير ولم تنخفض يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة طوال العام في الربح أو الخسارة .
- المرحلة 3 **:** إذا زادت مخاطر الائتمان للأصل المالي إلى درجة أنها تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية يتم حساب إيرادات الفوائد على أساس التكلفة المطفأة - أي القيمة الدفترية الإجمالية ناقص مخصص الخسارة - ويتم بشكل عام تقييم الموجودات المالية في هذه المرحلة بشكل فردي، ويتم إثبات خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة على هذه الموجودات المالية.

5.2.2 محاسبة التحوط : تهدف محاسبة التحوط في البيانات المالية في التحكم على تأثير أنشطة إدارة مخاطر المنشأة التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة و يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، وتعتبرمحاسبة التحوط اختيارية ولابد أن تستوفي المنشآت المعايير المحددة في المعيار(IFRS 9)، ويشير (الباحثان) إلى أن المعيار حدد ثلاثة أنواع من علاقات التحوط، ووضع أحكامًا محاسبية خاصة لكل منها:

- تحوط القيمة العادلة: ويمثل التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو التزام ثابت غير معترف به، أو مكون من أي عنصر من هذا القبيل، والذي يعزى إلى مخاطر معينة ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة**.**
- تحوط التدفقات النقدية: وهو تحوط للتعرض لتقلبات التدفقات النقدية التي تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة أو معترف بها من أصل أو التزام معترف به - مثل كل أو بعض مدفوعات الفائدة المستقبلية على الديون ذات الأسعار المتغيرة – أو توقعات محتملة للغاية يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة**.**
- تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية على النحو المحدد في معيار المحاسبة الدولي 21: عندما تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية لأول مرة، قد تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط لمعيار المحاسبة الدولي (39 **IAS**)، بدلاً من متطلبات المعيار(**IFRS 9**)، على جميع علاقات التحوط الخاصة بها.، ويشير (الباحثان) إلى أن المعيار(**IFRS 9**)، ألحقت به بعض التعديلات، على سبيل المثال (رسوم 10**%**)،و تعديل اختبار إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية، و التعديلات أو التبادل للمطلوبات المالية التي لا تؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي وبعض التعديلات الأخرى) .

3. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموضوع (FASB - TOPIC.ASC 326) والمعيار الدولي (IFRS 9)

على الرغم من التنسيق بين (IASB) و (FASB) بتكوين المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG)، بهدف إسداء وتقديم المشورة لإيجاد تحسينات تسد القصور في منفعة التقارير المالية بالنسبة للمستخدمين المستهدفين وتأمين (FCAG) على أهمية التحول لإيجاد بدائل أكثر تطلعيه أفضل عن منهجية الخسارة المتكبدة، كما سبق الإشارة لذلك، إلا أنه يلاحظ من خلال الدراسة التحليلية السابقة أن كل من المجلسين سارا في تطوير منهجيهما بصورة منفصلة مما يشير لصعوبة التقارب بين كل من (ECL) و(CECL)، وقد بررت بعض الدراسات (Risk, 2019, p.6)، ذلك لاختلاف الممارسات الحالية المنصوص عليها في مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالمحاسبة عن خسائر الائتمان، مما انعكس أثر ذلك سلباً على أصحاب المصلحة؛ بالإضافة إلى الخلفية التاريخية للممارسات التحوطية في الولايات المتحدة التي كان لها ايضاً تأثير أكبر من حيث تحديد مخصصات الخسائر

لأغراض إعداد التقارير المالية، وربما ساهمت الفروقات بين نماذج الأعمال التي تستخدمها البنوك الأوروبية والأمريكية عادةً في تطوير المنهجين المختلفين، تركز الدراسة في هذا الجانب على عرض تحليل مقارن لأهم ما تناولته الأدبيات فيما يتعلق بأوجه الاتفاق والاختلافات الجوهرية بين نماذج خسائر الائتمان المتوقعة و بين كل من الإصدار الأمريكي (ASC 326) ومعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 9)، وذلك اعتماداً على نماذج من الدراسات التي تناولت ذلك، كدراسة المجموعة الوطنية للخدمات المهنية (National Professional Services Group) و دراسة مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB , European Systemic Risk Board)، وتتلخص أهم الجوانب التي تناولتها دراسة المجموعة الوطنية لخدمات المهنية (Group N. P., 2017, pp. 2-18) ويمكن تناول أوجه الاختلاف في الممارسة التطبيقية بين النموذجين من عدة أوجه كالآتي :

1.3 النموذج العام لأصول التكلفة المطفأة

يعتمد كلا المعيارين منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة، على عكس نهج الخسارة المتكبدة المطلوبة بموجب التوجيهات الحالية، وبموجب كلا المعيارين يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية لليوم الأول لمعظم الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ولكن من خلال الممارسة العملية فإن مقدار الخسارة يختلف عادةً بين المعيارين، حيث يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) نموذجًا من ثلاث مراحل لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات المتوقعة في جودة الائتمان للأداة المالية منذ تأريخ نشأتها عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، وتسجل المنشآت وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عادةً (ECL) لمدة 12 شهرًا - على سبيل المثال الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن التعثر عن السداد المحتمل في غضون 12 شهرًا من تاريخ التقرير- وليس العجز النقدي المتوقع على مدار فترة 12 شهرًا، ولكن خسارة الائتمان بالكامل على أصل مرجح باحتمال حدوث الخسارة في الأشهر الـ 12 المقبلة، وبالتالي يتعين على المنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقييم باستمرار ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، وفي حالة حدوث مثل هذه الزيادة، فيجب زيادة مخصص الخسارة إلى مبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة، و بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) الأمريكية فيتم التعرف على (ECL) مدى الحياة في اليوم الأول، و تظل طريقة قياس (GAAP) الأمريكية متسقة طوال عمر الأداة المالية، و بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن المخصصات وخسارة اليوم الأول ستكون أقل، ولكن ينتج عن ذلك سعر تعقيدي إضافي (price of additional complexity)، ويحتاج معدو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تحديد النقطة الزمنية المحددة التي حدثت فيها الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ بداية الاعتراف الأولي، و يتضمن المعيار(IFRS 9) منهجًا مبسطًا للمدينين التجاريين وأصول العقود، ومدينين عقود الإيجاربحيث يمكّن قياس بعض الأصول بطريقة أكثر قابلية للمقارنة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة - أي من خلال الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة عند الاعتراف الأولي - ولا يمكن تطبيق هذا المنهج المبسط على كل الأصول المالية الأخرى مثل القروض أو سندات الدين، ويشير (الباحثان) إلى تشابه مفهوم خسارة الائتمان في كل من الإصدارين، و لكن المعيار (IFRS9) يشتمل على إرشادات محددة لحساب خسائر الائتمان لا يوفرها النموذج الأمريكي (ASC 326) وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (Group N. P., 2017, p.5)

2.3 المعلومات والسيناريوهات المطلوبة لوضع التقديرات

بموجب الإصدارين الدولي والأمريكي يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة آخذين في الاعتبار المعلومات التاريخية الأحداث الماضية، والمعلومات حول الظروف الحالية، والتوقعات

المعقولة والداعمة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية؛ بالإضافة إلى تقديرات السداد المتوقع، ويستخدم كلا المعيارين عبارة معقولة وداعمة (reasonable and supportable) لوصف التوقعات والمعلومات التطلعية، ولكن لا يحدد أيًّا من الإصدارين ما هو المقصود بهذا المصطلح على وجه التحديد الدقيق . وتنتج عن ذلك اختلافات كثيرة في هذا المجال استناداً على المتطلبات التنظيميه للمنشآت وتتفاوت حسب طبيعة كل بلد و بلد آخر، وتختلف النماذج الواردة في الإصدارين في طبيعة وعدد السيناريوهات التطلعية المطلوبة للنظر فيها، فبموجب النموذج الأمريكي (CECL) يتم استخدام سيناريو تطلعي أحادي أو مفرد (single forward-looking scenario)، أما_ بموجب المعيار (IFRS9) فإن استخدام سيناريو تطلعي أحادياً أو مفرد غير مقبول عندما تكون هناك علاقة غير خطية بين السيناريوهات الاقتصادية وخسائر الائتمان المرتبطة بها، لذلك يتطلب (IFRS) استخدام سيناريوهات متعددة (multiple forward-looking scenarios)، وعلى الرغم من أن طريقة استخدام السيناريوهات المتعددة التطلعية تعتبر من المناهج المناسبة المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب (GAAP) لكن لا يوجد شرط صريح ملزم بإتباع هذا المنهج . (Group N. P., 2017, pp. 6-7)، ووفق الإصدار الأمريكي (ASC 326) لا يوجد شرط صريح في النظر في السيناريوهات تطلعية المتعددة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويشير الإصدار لإختيار السيناريو المستخدم المناسب بعناية لكي يعبر عن خسائر الائتمان المتوقعة بشكل كاف.

3.3 التقييم الجماعي والتقييم الفردي

يشتمل الإصدارن على مجموعة من المناهج المختلفة لضمان احتمالات الانخفاض في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتبنى الإصدار الأمريكي منهجًا مجمعًا (pooled) أو في شكل محفظة (portfolio) ما أمكن ذلك، في حين يتبنى المعيار الدولي (IFRS 9) قياسًا مرجحًا للاحتمالات (probability-weighted measurement)، وعلى الرغم من مراحل التطبيق المبكرة بالنسبة للنموذج الأمريكي (CECL) لا تزال أثار الاختلاف للممارسة غير واضحة،

وفي كلٍّ من الإطارين يتم تجميع الأدوات على أساس خصائص المخاطر المشتركة أو المماثلة (shared/similar risk characteristics) - فعند تقدير نموذج (ECEL) وفق الإصدار الأمريكي، يتعين على المنشآت الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مجمع، وذلك عندما تكون للأدوات المالية خصائص مخاطر مماثلة، وإذا لم تشترك الأداة المالية في خصائص المخاطر المتماثلة أوالمشتركة، فيتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي (individual basis)، ولكن يجب أن تتضمن مخاطر الخسارة التي قد تستند إلى افتراضات الخسارة المتوقعة الداخلية أو الخارجية من مجموعات الأصول المماثلة، و يجب أن يشمل تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة مقياسًا للمخاطر المتوقعة لخسارة الائتمان حتى إذا كانت تلك المخاطر بعيدة التحقق، و يتطلب المعيار (IFRS 9) احتساب مبلغ مرجح محتمل (probability weighted amount) عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، وبناء على ذلك تحتاج المنشآت إلى إعادة النظر في إمكانية حدوث الخسارة الائتمانية حتى لو كانت إمكانية تحققها منخفضة للغاية، وعندما تكون المعلومات المعقولة والداعمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي غير متوفرة بدون تكلفة أو جهد يجب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي، و يتم تجميع الأدوات على أساس خصائص مخاطر الائتمان المتماثلة / المشتركة .

4.3 فترات تقدير خسائر الائتمان

في كِلا الإصدارين تقتصر خسائر الائتمان على الأصول المالية بشكل عام على الفترة التعاقدية (مع بعض الاستثناءات)، وتأخذ في الاعتبار الدفعات المسبقة وخيارات التمديد التي يحتفظ بها المقترض، والتي يستطيع المقترض ممارستها من جانب واحد، وبالنسبة للاختلافات في القياس

بين الإطارين الدولي والأمريكي تك، ففي للإطار الأمريكي وو فق نموذج (CECL) يجب تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدار فترة التعرض (أو مجموعة التعرضات)، ويجب أن يشمل القياس النظر في الدفعات المسبقة المقدرة، و يستثني التمديدات والتجديدات المتوقعة - ما لم يكن هناك توقع معقول بشأن إعادة هيكلة الديون المتعثرة TDR Troubled debt restructuring)) أو إذا كان المقترض قادرًا على ممارسة هذه الخيارات من جانب واحد - وبالنسبة للتعرضات الائتمانية خارج الميزانية العمومية (off-balance sheet credit exposures) يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة التعاقدية التي تتعرض فيها المنشأة لمخاطر الائتمان من خلال الالتزام التعاقدي الحالي بتمديد الائتمان، أما النموذج الدولي (IFRS 9) فالفترة القصوى التي يجب مراعاتها عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد التي يحتفظ بها المقترض والتي يمكن للمقترض ممارستها من جانب واحد . (Group N. P., 2017, p.8)

5.3 التعديلات والتعديلات المتوقعة وإعادة الهيكلة

بشكل عام يتضمن الإصدارين الدولي والأمريكي نماذج متعددة ومختلفة للتعديلات المتوقعة وإعادة الهيكلة، فإذا استوفت إعادة الهيكلة معايير معينة بالنسبة للإصدار الأمريكي فإنها تعتبر إعادة هيكلة الديون المتعثرة (TDR)، ويتطلب الموضوع (ASC326) من المنشآت عند الإفصاح أن تأخذ في الاعتبار إعادة لهيكلة ديونها المتعثرة (TDRs) المتوقعة التنفيذ عند تحديد المدة المتوقعة للأصول المالية لأغراض التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد أوضح (FASB) أن مفهوم وجود توقع معقول (reasonable expectation) لـ TDR في الإصدار (ASC 326) يجب تطبيقه على مستوى القرض الفردي بدلاً من مستوى المجموعة أو المحفظة، ويمكن أن يؤثر TDR على مخصص خسائر الائتمان بطرق عديدة حددها النموذج بصورة مفصلة ولا يشتمل المعيار (IFRS 9) على مفهوم مشابه لإعادة هيكلة الديون المتعثرة في مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة .

6.3 الرجوع إلى المعلومات التاريخية

قد تتجاوز فترة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لأداة مالية الفترة المفترضة للإفصاح عنها وضع توقعات معقولة ومدعومة، لذلك لا يسمح أي من الإصدارين للمنشآت بافتراض قيمة صفرية لخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) بسبب عدم قدرة المنشآت على وضع توقعات معقولة، و بالنسبة للفترات التي تتجاوز فترة التنبؤ المعقولة والقابلة للدعم (reasonable and supportable) مازال (FASB) يناقش إمكانية الرجوع إلى بيانات الخسارة التاريخية غير المعدلة، و ينص (ASC 326) صراحة - لا يجوز للمنشآت تعديل معلومات الخسارة التاريخية للظروف الاقتصادية الحالية أو توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية لفترات تتجاوز الفترة المعقولة والمدعومة - و بالنسبة للإصدار الدولي (IFRS 9) فإنه لا يتضمن أي إرشادات محددة حول كيفية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترات التي تتجاوز الفترة المعقولة والقابلة للدعم .(Group N. P., 2017, p.9)

7.3 القيمة الصفرية لخسائر الائتمان المتوقعة

بموجب الإصدار الأمريكي فإن بعض الأصول المالية مثل (سندات الخزانة الأمريكية) التي يكون توقع عدم السداد فيها مساوياً للقيمة الصفرية لا يتطلب تقدير خسائر ائتمانية لها، أما المعيار (IFRS 9) فإنه يطلب من الشركات النظر بصورة مستمرة في إمكانية حدوث الخسارة الائتمانية، و على الرغم من الاختلاف بين المنهجين لكن يعتبر التأثير ضئيلاً، وبموجب (IFRS 9) تبرز فائدة عملية مختلفة بالنسبة للأصول ذات مخاطر الائتمان المنخفضة حيث يمكن للمنشآت اختيار قياس خسارة الانخفاض في قيمة الخسائر الائتمانية لمدة 12 شهرًا وافتراض عدم حدوث

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، ويتطلب النموذج الأمريكي للخسائر الحالية للائتمان المتوقع (CECL) تضمين تقدير خسائر الائتمان المتوقعة كمقياس للمخاطر المتوقعة لخسارة الائتمان حتى لو كانت هذه المخاطر بعيدة التوقع، ولا يلزم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما يكون توقع عدم دفع على أساس التكلفة المطفأة صفرًا ولا يتوقع حدوث هذه المواقف بشكل متكرر (Group N. P., 2017, p.10).

8.3 التعزيزات الائتمانية

وفقًا للنموذج الأمريكي (ASC 326) فإن تأثير الضمانات التي تشكل جزءًا من الأداة المالية يتم حسابها عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد تزيد قيمة الأداة المالية عن الضمان لتوقع إمكانية حدوث خسارة ائتمان محتملة لذا يجب النظر في إمكانية توقع انخفاض قيمة الضمان الذي يمكن أن يُحدث فرقاً في القياس بين مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة والمعايير الدولية، فبموجب نموذج (CECL) في الولايات المتحدة يجب أن يعتمد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على قيمة الضمانات في تاريخ إعداد التقارير بمجرد أن يكون الرهن محتمل التنفيذ، ويُسمح به في حالات إضافية للأصول المالية المعتمدة على الضمانات، أما بالنسبة للمعيار (IFRS 9) فيتم أخذ قيمة الضمانات في الاعتبار عند التقدير المرجح الاحتمالي لخسارة الائتمان، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار إمكانية انخفاض قيمة الضمان، يتطلب (IFRS 9) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس قيمة الضمانات فقط، ولا يكون التأثير العملي لهذا الفرق كبيرًا، ويسمح الإصدار الأمريكي (ASC 326) بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للضمانات لبعض الأصول وفق متطلبات مراجعة تقييم الضمانات، ونظرًا لأن القياس بموجب المعيار (IFRS 9) يعكس خطر عدم تجديد الضمانات بشكل كافٍ إذا انخفضت قيمته العادلة، وينص (ASC 326) أنه إذا كانت الموجودات المالية مضمونة بضمانات تشكل جزءًا من وحدة حساب الأداة المالية؛ فينبغي على الخسائر الائتمانية المتوقعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير الضمانات للحد من خسائر الائتمان، و يجب أن يؤخذ تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في الاعتبار في قيمة الضمان الحالي بالإضافة إلى تحديد طبيعة الضمان والتغيرات المستقبلية المحتملة في قيمته ومعلومات الخسارة التاريخية للأصول المالية المضمونة بضمانات مماثلة، و كذلك أبان الموضوع (ASC 326) عددًا من الأحكام المتعلقة بالأدوات المضمونة (Group N. P., 2017, p.11). ومن الجوانب الأخرى المتعلقة بالتعزيزات الإئتمانية - عقد الضمانات (Guarantees held)، فهناك اختلاف كبير في معايير التقييم بين الإصدارين الدولي والأمريكي حول ما إذا كان يمكن تضمين التدفقات النقدية من الضمانات عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المضمون، ولا ينظر الإصدار (ASC 326) إلا في تعزيزات الائتمان المضمنة في أصل القرض عند نشأته أو شرائه عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، ولا تؤخذ التدفقات النقدية من الضمانات المستقلة في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، أما المعيار (IFRS 9) فيعتمد إضافة الضمان في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على ما إذا كان المالك يعتبره جزءً من الأصل المرتبط بالضمان، وما إذا كان يتم حسابه بشكل منفصل . أما فيما يتعلق بإصدار الضمانات (Guarantees issued) فهناك بعض الضمانات في نطاق توجيه انخفاض القيمة (scope of the impairment guidance) تتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، و بموجب الإطارين الدولي والأمريكي، يتم قياس الضمانات الصادرة بشكل عام عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، ويمكن الاعتراف بالتزام مبدئي لاحق كدخل على مدى فترة الضمان، وهناك اختلافات في طرق قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما بين الإطارين.

9.3 التسويات التحوطية للقيمة العادلة - تحوطات القيمة العادلة

بموجب كل من الإطارين الدولي والأمريكي تُضمن القيمة الدفترية للأصول المؤهلة كعنصر تحوط ضمن تحوطات القيمة العادلة تعديلًا لتغيرات القيمة العادلة التي تعزى لعدم ثبات مخاطر التحوط، ويتطلب الإصدار الأمريكي (ASC326) بشكل صريح قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على التكلفة المطفأة، بما في ذلك تعديلات محاسبة التحوط للقيمة العادلة، في حين لم يتطرق المعيار (IFRS 9) لهذه النقطة، ويطلب الإصدار الأمريكي تحديد مخصص الخسارة بناءً على التكلفة المطفأة للأصل المالي، والتي تتضمن تعديلات محاسبة التحوط بالقيمة العادلة - بالإضافة إلى جميع الأقساط والخصومات وغير ذلك - ولا يوجد أى نص يغطى هذا الجانب في المعيار (IFRS 9) .

10.3 التوقف عن السداد وخفض القيمة – الشطب

إن الصياغة الواردة في مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عمومًا (ASC 326)، والمعيار الدولي (IFRS 9) التي تحدد متى يتم شطب أو تخفيض قيمة أحد الأصول متشابهة من حيث الشكل ولكنها مختلفة من حيث المعنى والمضمون وفق ممارسات الصناعة المصرفية، وغالبًا ما يتأثر توقيت شطب أو تخفيض قيمة الأصول بالإرشادات التنظيمية المنظمة لذلك، وقد تنشأ الاختلافات في الممارسة بسبب التفسيرات التنظيمية، فبموجب المعيار الدولي (IFRS 9) هناك افتراض قابل للرفض مفاده أن التوقف عن السداد يحدث عند تأخر أحد الأصول عن فترة ال 90 يومًا، و مفهوم التوقف عن السداد يرتبط بتحديد ما إذا كان الأصل المالي في المرحلة (1)، أو المرحلة (2)، أو المرحلة (3) حسب ماهومعلوم، وينص الإصدار(ASC 326) على التزام المنشآت عند الإفصاح بشطب أو تخفيض قيمة الأصول المالية - أو جزء منها - في الفترة التي يتم فيها تحديد أن الأصل المالي - أو جزء منه - غير قابل للتحصيل، ويحدث هذا بشكل عام عندما يتم استنفاد جميع الوسائل المعقولة تجاريًا لاسترداد رصيد أو مبلغ القرض، ويُلزم المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) المنشآت بتخفيض إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي - بالكامل أو جزء منه -عندما لا يكون لدى المنشأة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي، ولا يوجد تعريف لهذا المفهوم بالنسبة للإصدار الأمريكي (ASC 326) .

11.3 التطبيق على الذمم المدينة التجارية والأصول التعاقدية

تندرج الذمم التجارية المدينة والأصول التعاقدية في نطاق إرشادات انخفاض القيمة الجديدة بموجب الإصدارين الدولي والأمريكي، وتحتاج المنشآت غير المالية إلى تطبيق متطلبات التوجيه الجديد والاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في اليوم الأول على المستحقات بموجب ذلك، ونظرًا لأن الإنخفاض في القيمة يجب أن يستند أيضًا إلى المعلومات التطلعية، لذا فمن المتوقع أن يفرض توجيه انخفاض القيمة الجديد بموجب كل من الإصدارين على الشركات جمع المعلومات التي لا تمتلكها حاليًا وإجراء تغييرات في عملياتها الحالية وضوابطها المتعلقة بانخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة، ويمكن تبسيط العمليات بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمدينين التجاريين وموجودات العقود و مدينو عقود الإيجار وبين الفرق الرئيسي بين الأطر المتعلقة بمرحلة إعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و قد لا تكون الاختلافات الإضافية كبيرة - مثل تلك المتعلقة بالضمانات -، و يتطلب النموذج الأمريكي (ASC 326) للأدوات والأصول الخاضعة في نطاقه إثبات الاعتراف بخسائر الائتمان كاملة لليوم الأول - مثل الذمم التجارية المدينة وأصول العقد - ويتضمن النموذج الدولي (IFRS 9) المدينين التجاريين والأصول التعاقدية - مدينو عقود الإيجار- وتلغي هذه التبسيطات الحاجة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا وتقييم متى حدثت الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، لأنها تسمح بقياس مخصص الخسارة عند الاعتراف الأولى طول عمر الأداة المالية عند مبلغ يساوي ECL مدى الحياة قي بعض الأحيان .

12.3 نمط وأساليب الاعتراف بالفائدة

لم تتطرق معايير انخفاض القيمة الجديدة لكيفية تحديد سعر الفائدة الفعلي، ويحدد المعيار(IFRS 9) المبلغ الذي يتم تطبيق سعر الفائدة الفعلي وفقًا للمرحلة في العمر الائتماني للأصل، فبالنسبة للمرحلتين (1) و(2) فيتم احتساب الفائدة على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للأصل مع تجاهل مخصص خسائر الائتمان، بينما بالنسبة للمرحلة (3) فيتم حساب الفائدة على أساس التكلفة المطفأة بالصافي من المخصص . ويعالج (ASC 326) فقط الاعتراف بإيرادات الفوائد على الأصول المتدهورة للائتمان (PCD)، وبموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة يستمرالاعتراف بإيرادات الفوائدعلى أساس التوجيهات والممارسات الحالية للأصول غير(PCD) ولن تتأثر بشكل مباشر بتوجيه (ECL)، وتوجد اختلافات في أنماط التعرف على الفائدة بين الإطارين الدولي والأمريكي وفق التوجيه الحالي، وأحد أهم هذه الاختلافات في (ASC 326) يتمثل في وضع الأصول المالية في حالة عدم الاستحقاق وتعليق تسجيل الفوائد - بما في ذلك الزيادة أو الاستهلاك - و بموجب المعيار(IFRS 9) لا يوجد وضع غير تراكمي، و لا تنص الإرشادات الجديدة في (ASC 326) إلى متى يجب على المنشآت نقل أداة مالية إلى حالة عدم الاستحقاق، ولكن قد يُسْمَح باستمرار حالة عدم الاستحقاق المعمول بها حالياً، و يتأثر الاعتراف بإيرادات الفوائد نتيجة للتغييرات التي أدخلها (ASC 326) والتي تؤثر على أساس التكلفة المطفأة لأصول (PCD) .

13.3 الموجودات المتاحة للبيع والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة، يختلف نموذج خسارة الائتمان لأوراق الدين (AFS) عن نموذج (CECL)، وتركز الدراسة على الأوراق المالية المتاحة للبيع الخاضعة للموضوع (ASC 325-40)، فوفقًا لإرشادات انخفاض القيمة المحاسبية المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة لا يعترف بوجود انخفاض ما لم تكن القيمة العادلة أقل من التكلفة المطفأة، وتنوي المنشأة بيع الورقة المالية أو من المرجح أنها ستطالب ببيع الورقة المالية قبل استرداد أساس التكلفة المطفأة، ويتم الاعتراف بالفرق الكامل بين القيمة العادلة والتكلفة المطفأة على أنه انخفاض، وإلا فسيتم قياس انخفاض القيمة باستخدام الإرشادات الواردة في الموضوع (ASC 326-30) الأدوات المالية - خسائر الائتمان - أوراق الدين المتاحة للبيع - وبموجب المعيار (IFRS 9) تخضع أدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لنموذج انخفاض القيمة العام، ويتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة خلال 12 شهرًا عند التحقق المبدئي،، ويخضع المعيار (IFRS 9) أدوات الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لنموذج انخفاض القيمة العام، ويتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة خلال 12 شهرًا عند التحقق المبدئي، وبموجب كل من الإطارين الدولي والأمريكي يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأرباح حيث يتم الاعتراف بالمخصص بالنسبة للإصدار الأمريكي (ASC 326)، في حين، يتم إضافة مبلغ المخصص إلي (OCI)، وبموجب المعيار (IFRS 9)، ويتم تقدير الخسائر الائتمانية للأوراق المالية المتاحة للبيع بناءً على أفضل تقدير للتدفقات النقدية، على عكس النموذج الأمريكي (ASC 326) الذي يلزم باتباع طريقة التدفقات النقدية المخصومة.(Group, N. P., 2017, pp.16-17)

14.3 تدهور وضعف الائتمان المشترى

يشتمل كل من الإصدارين على إرشادات محددة للأدوات التي تدهورت وانخفضت قيمتها عند الشراء أي عند تأريخ امتلاكها، و على الرغم من تشابه المفاهيم المستخدمة في الإصدارين إلا أن هناك اختلافات في تعريف تلك المفاهيم والمعالجة المحاسبية بحيث يمكن أن يؤدي الاختلاف في تعريف مفهوم الأصول المتدهورة للائتمان المشترى (PCD) بموجب الإصدار الأمريكي (ASC

326)، مقارنـةً بالضـمانات الائتمانيـة المشـتراة أو التـي نشـأت بسـبب انخفـاض الائتمـان (POCI) بموجب المعيار الدولي (IFRS 9) إلى اختلاف في عدد الأدوات الخاضعة لهذه النماذج، ويشمل التعريف الأصول التي شهدت تدهوراً غير ذي أهمية في جودة الائتمان منذ نشأتها وفق (ASC 326)، ويعرف المعيار (IFRS 9) الأصل بأنه انخفض اِئْتِمَانِيًّا عندما تكون هناك خسارة متكبدة بعد الشراء، وتقتصرأصول (PCD) بموجب الإصدار الأمريكي (326 ASC) على الأصول المالية التي يتم شراؤها، وبموجب المعيار (IFRS 9) يمكن أن يطبق الأصل المالي المنشأ نموذج انخفاض قيمة الائتمان أو(POCI)، وتختلف النماذج المحاسبية لهذه الأنواع من الأصول في الإطارين، ففي الإصدار(326 ASC) يتم على أساس تكلفة الأصل للمبلغ الأولي للمخصص، وفي المعيار (IFRS 9) لا يتم تسجيل أي مخصص عند الاعتراف المبدئي للأصل، وبموجب الإصدارين يتم الاعتراف بالتحسينات الائتمانية اللاحقة في بيان الدخل كعكس لخسارة الائتمان وليس كإيرادات فوائد، و في الميزانية العمومية يسجل الإصدار (326 ASC) مثل هذه التغييرات في التدفقات النقدية من خلال عكس المخصص، ولا يتم الاعتراف بالتغيرات المواتية مقارنة بالتوقعات الأولية كتسوية مباشرة للقيمة الدفترية الإجمالية للأصل بالنسبة للمعيار (IFRS 9)، وعادة ما يختلف نمط الاعتراف بالفوائد لأصول (POCI / PCD) في الإصدارين، لكن مقدار وطبيعة الفرق يعتمدان أيضًا على الطريقة المستخدمة لقياس المخصص، ووفقًا للإصدار الأمريكي (ASC 326) يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي لأصول (PCD)على إجمالي القيمة الدفترية، بينما بالنسبة لأصول (POCI) و بموجب المعيار (IFRS 9) يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة - أي إجمالي القيمة الدفترية، صافي المخصص - بموجب الإصدار الأمريكي يتم احتساب الأصول المجمعة للتدفقات النقدية التعاقدية في حين يتم احتساب التكلفة المطفأة عند البداية للتدفقات النقدية المتوقعة وفق الإصدار الدولي (IFRS 9)، ويؤدي هذا إلى اختلافات في معدل الفائدة الفعلي وعرض قائمة الدخل .

15.3 مدينو عقود الإيجار

تندرج صافي استثمارات المؤجر في عقد الإيجار ضمن نطاق إرشادات انخفاض القيمة الجديدة في كل من الإصدارين الدولي والأمريكي - نوع المبيعات، إيجار تمويلي مباشر بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة والإيجار تمويلي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - و بموجب كل من الإصدارين يتم تضمين القيمة المتبقية غير المضمونة (URV) في صافي الاستثمار في الإيجار، ولكن من غير الواضح ما إذا كان يجب إجراء تقييم انخفاض القيمة على صافي الاستثمارات في عقود الإيجار بالكامل وفقًا لتوجيهات انخفاض قيمة الأدوات المالية، ويتم النظر في القيمة المتبقية غير المضمونة (URV) مع التدفقات النقدية الأخرى المتوقعة من عقد الإيجار، أو يتم تقييمها بشكل منفصل بناءً على التوجيه الموجود في معيار عقود الإيجار، وأحد الاختلافات بين نموذج انخفاض القيمة للأدوات المالية ونماذج انخفاض القيمة الأخرى هو أن نماذج الإيجار ونماذج انخفاض القيمة الأخرى تسمح عمومًا بالاعتراف بالقيمة المتبقية غير المضمونة (URVs)، وترى الدراسة أنه لأغراض تطبيق الموضوع (326 ASC)، يجب تقييم صافي الاستثمار في الإيجار كوحدة حساب واحدة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على صافي الاستثمار في عقد البيع أو الإيجار التمويلي المباشر، ويستخدم المؤجر التدفقات النقدية التي يتوقع أن يتحصل عليها من الأصل الأساسي خلال فترة الإيجار المتبقية والتدفقات النقدية التي يتوقع أن تحصل من الأصل الأساسي بعد نهاية مدة الإيجار، فبالنسبة للمعيار الدولي (IFRS 9) يندرج صافي استثمار المؤجر في عقد الإيجار ضمن نطاق إرشادات انخفاض القيمة، ويجب أن تكون التدفقات النقدية ومعدل الخصم المستخدم لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمستحقات عقود الإيجار متسقة مع التدفقات النقدية المستخدمة في قياس مستحقات الإيجار، ويقدم المعيار (IFRS 9)

إرشادات صريحة حول كيفية تقييم(URV) . لاضمحلال وانخفاض الأصول، والرأي الغالب هو أنه بموجب المعيار (IFRS 9) يجب استبعاد (URV) من حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقييمها للانخفاض في القيمة بموجب المعيار الدولي (IAS 16) الممتلكات و الآلات والمعدات، المعيار (IFRS 17) عقود الإيجار. ومن خلال المقارنة بين النموذجين (ECL & CECL) يخلُص (الباحثان) إلى أنه رغم تماثل الهدف الرئيسي بين النموذجين المرتبط بضرورة التحول من منهجية التكلفة المتكبدة الى منهجية التكلفة المطفأة بهدف الانتقال لنموذج تطلعي يركز على قياس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، إلا أن هناك العديد من الاختلافات التي تم التطرق إليها تتعلق بالتفسيرات المختلفة للمصطلحات والمفاهيم في واقع الممارسة التطبيقية، على الرغم من تماثل وتشابه جزءاً من تلك المصلحات والمفاهيم، لكن الفرق الجوهري بين النموذجين يكمُن في المساحة الزمنية المتعلقة بالمعلومات التطلعية المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة لتلك الأصول المالية المدرجة في المرحلة (1) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، وبين متطلبات النموذج الأمريكي (CECL) لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية منذ نشأة القرض وخلال عمره، حيث يقدم (IFRS 9) منهجًا مزدوجًا لقياس خسارة الائتمان من خلال قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي إما خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا لتلك الأصول المالية المصنفة في المرحلة (1) أو الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لتلك المصنفة في المرحلة (2) - الأصول المالية مع زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، والمرحلة (3) - الأصول المالية منخفضة القيمة، هذا بالإضافة لمجموعة الاختلافات التي كانت سبباً في ضعف الاتساق والمقارنة بين الإصدارين، وكذلك يشير (الباحثان) إلى أن الاختلافات التي سبق الإشارة إليها برزت بالتزامن مع الأحداث المرتبطة بالأزمة المالية العالمية بل وقبل ذلك عند تطبيق المعيار الدولي (IAS 39) والسلبيات التي إتبطت بتطبيقه، وبظهور الأزمة الحالية Covid-19 ستتسع فجوة الخلاف بين الإصدارين الأمريكي والدولي، بل وسيحتاج كل إصدار لمراجعة منهجية تقدير الخسائر الائتمانية الخاصة به وفقاً للتأثيرات التي ستفرضها الجائحة على طبيعة المنشآت سواء كانت جغرافية مرتبطة بمستوى تأثر البلد بتفشي الجائحة والإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة للسيطرة على الوباء، أو الطبيعة الاقتصادية المتعلقة بتأثر الاقتصاد الكلي أو التأثيرات القطاعية المتعلقة بمستوى الصناعة للمنشآت، وسيؤدي هذا الاختلاف إلى تعديل في أسس القياس المحاسبي وطرق وأساليب إختيار القياس المحاسبي ليتماشى مع هذه الجائحة، الشيء الذي حدا بالجهات المصدرة للمعايير المحاسبية حول العالم، وأصحاب المصلحة للمبادرة لوضع تصورات أولية للتحسب لتلك المتغيرات كمعالجة عاجلة، نظراً لأن المعالجة الكلية ستحتاج لوقت أطول يرتبط بإدخال تحسينات إضافية لهذه المعايير، ويتم تناول ذلك في الفقرة التالية .

4. التأثيرات المتوقعة علي منهجية خسائر الائتمان المتوقعة في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا Covid-19:

ارتبطت الأزمات بصورة عامة بتأثيرها على الممارسات المحاسبية، وأثبت الواقع الاقتصادي أن الفكر المحاسبي - **يؤثر ويتأثر**- بانعكاسات هذه الأزمات، ففي عشرينيات القرن العشرين كان لظهور أزمة انهيار الأسواق المالية 1929 م؛ أثاراً كبيرة على الاقتصاديات العالمية، وخلصت الدراسات حينها إلى أن الممارسات المحاسبية كانت جزءاً من أسباب حدوث الكساد العالمي الشهير (Gadis J. Dillon)، وأرتبط مشروع التحول من منهجية انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP) إلى منهجية بديلة تعكس الخسائر الإتمانية المتوقعة (ECL)، بالأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث كلفت مجموعة العشرين (G20) معدو المعايير المحاسبية حول العالم بأهمية التواثق على وضع مجموعة معايير محاسبية دولية تتصف

بالجودة العالية، واستجابة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) مشروع العمل سوياً لتطوير معايير جديدة للأدوات المالية (PWC, INT 06-2014)، ويرى (الباحثان) من خلال التحليل والمقارنة لهذه الجهود برزت العديد من الاختلافات الجوهرية في الممارسة التطبيقية المحاسبية مما يشير إلى مضي كل من المجلسين الدولي والأمريكي في تطوير مشروعيهما بصورة منفصلة، مما ينعكس أثر ذلك سلباً على معالجة الأسباب الجوهرية التي كانت أحد أهم عوامل حدوث تلك الأزمات، وعلى الرغم من الجهود المتواصلة لاستصحاب أصحاب المصلحة فمازالت الفجوة تحتاج لمزيد من المعالجات، وفي خضم ذلك كان لتفشى جائحة كورونا (Covid-19) تأثيراً كبيراً علي الاقتصاد العالمي، وستعتمد عملية تقييم الأضرار المتوقعة على مدى سرعة احتواء الفيروس حسب طبيعة البلدان، والخطوات التي تتخذها السلطات في تلك البلدان لاحتوائه، ومدى الدعم الاقتصادي الذي يمكن أن تقوم الحكومات بتوفيره للسيطرة على الوباء وتلافي عواقبه، وتعكس المؤشرات المبكرة أن تأثير(COVID-19) على الاقتصاد الصيني أسوأ مما كان متوقعاً من التقديرات الأولية حيث انخفضت إحصاءات قطاعي التصنيع والخدمات إلى مستويات قياسية في فبراير2020 م، وانخفضت مبيعات السيارات بنسبة 80%، وانخفضت صادرات الصين بنسبة 17.2 % في يناير وفبراير، وأكدت البيانات الرسمية تباطؤاً واسع النطاق في النشاط الاقتصادي، ومن بين المقاييس غير الرسمية الأخرى، وقام المحللون بتعديل حاد لخفض تقديرات النمو الصيني، حيث يتوقع الكثيرون الآن انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول، وهو أول انكماش للصين منذ العام 1992، وعلى الرغم من أن انتشار الجائحة يبدو أنه قد تباطأ في الانتشار في الصين ؛ إلا أن الآثار والامتدادات العالمية تتزايد بتزايد العدوى في أوروبا وكوريا الجنوبية وإيران وأماكن أخرى، ومن المحتمل بل والراجح أن تكون أوروبا واليابان مناطق ركود نظرًا لأدائها الضعيف في الربع الرابع للعام الماضي نسبة لاعتمادها الكبير على التجارة، بينما دخلت الولايات المتحدة الأزمة بشدة مع الرياح المعاكسة، ويتوقع بعض المحللين حدوث انكماش في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الثاني، وتوقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2020 .(Studies, 2020)، ويستعرض (الباحثان) المخاوف العديدة التي صدرت من المجالس والمجامع والهيئات المحاسبية من التأثيرات المحتملة التي يمكن تتأثر بها الممارسة المحاسبية المتعلقة بالتقارير المالية بصورة عامة، ونموذج خسائر الائتمان المتوقعة على وجه الخصوص، وفق ما يلي :

1.4 توجيه مجلس معايير المحاسبة الدولي (IFRS 9 and covid-19) بتأريخ 27 مارس 2020

في ظل المخاوف من حالة عدم التأكد واليقين التي تسيطر على الاقتصاد الكلي نتيجة جائحة (COVID-19)، صدر هذا التوجيه بعنوان (المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) - الأدوات المالية في ضوء حالة عدم اليقين الحالي الناتجة عن جائحة كوفيد – 19، (IFRS 9, 2020)، وتطرق التوجيه إلى أن المعيار (IFRS 9) لا يحدد خطوطاً واضحة أو مَدْخَلاًعملياً لتحديد وقت الاعتراف بالخسائر مدى الحياة، ولا يحدد المعيار الأساس الدقيق الذي يجب على المنشآت أن تحدد بموجبه السيناريوهات التطلعية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظروف مختلفة، ولا يوفر المعيار افتراضات معينة لطريقة حساب الخسائر الائتمانية حتى الآن في البيئة الحالية، ويطلب المعيار من المنشآت وضع تقديرات بناءً على أفضل المعلومات المتاحة حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية , و أشار التوجيه الى أنه يجب عند تقييم الظروف المتوقعة أن يؤخذ في الاعتبار تأثيرات COVID-19 وتدابير الدعم الحكومية المهمة التي يتم اتخاذها لمجابهة تفشي الجائحة،

وأشار التوجيه الى أنه من الصعب في هذا الوقت تحديد التأثيرات المتوقعة وتدابير الدعم الحكومية على أساس معقول وداعم، و ينبغي أن تنعكس هذه التغيرات في الظروف الاقتصادية في سيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة لكي يتم تطبيقها على المنشآت حسب أوزانها، وعكسها على نماذج الأعمال، مع أهمية الاستمرار في مراقبة الظروف والمستجدات كلما توفرت معلومات جديدة، وأشار التوجيه لانخراط (IFRS) مع العديد من الجهات الرقابية والجهات المنظمة للأوراق المالية وغيرها فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19، وشجع التوجيه جهود العديد من الجهات المنظمة للرقابة والحوكمة بنشرها لتوجيهات تتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) في ظل البيئة الحالية، وشجع التوجيه أيضاً المنشآت التي أصدرت هيئاتها التنظيمية إرشادات بشأن تطبيق المعيار (IFRS 9) . ويلاحظ (الباحثان) أن التوجيه ركز على حالة عدم التأكد التي تسيطر على الاقتصاد الكلي التي تسبب فيها تفشي جائحة COVID-19، واشار التوجيه لجوانب الضعف التي مازالت تلازم تطبيق المعيار (IFRS 9) والمتمثلة في عدم وجود خطوط واضحة أو مدخلاً عملياً لتوقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية مدى الحياة، وعدم وجود أساس دقيق تحدد بموجبه السيناريوهات التطلعية التي يجب مراعاتها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، مع سماح المعيار للمنشآت بتعديل منهجها لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظروف مختلفة الأمر الذي بموجبه يتيح لأصحاب المصلحة في ظل تفشي جائحة COVID-19 بتعديل طرق تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، كل ذلك يجب النظر فيه في ظل صعوبة تقدير توقعات الأحداث المستقبلية، وسمح التوجيه للمنشآت وأصحاب المصلحة بإصدار إرشاداتها التنظيمية لمجابهة تلك الأزمة .

2.4 مخاوف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بشأن جائحة لفيروس كورونا (COVID-19)

أرسل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على صفحته الإلكترونية (FASB,2020) رسالة يشارك عبرها المخاوف العالمية حول تَأثُرأصحاب المصلحة بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء فيروس كورونا COVID-19 في الولايات المتحدة وخارجها، وأفاد بأنه يقوم بمراقبة الموقف، وأكد التزامه بدعم ومساعدة أصحاب المصلحة خلال هذه الفترة العصيبة، ودعماً لهذا التواصل مع أصحاب المصلحة وأنشأ رابط عبر صفحته الإلكترونية لتلقي الأسئلة والأجوبة حول تَأثُرمحاسبة عقود الإيجار بالآثار المحتملة من جائحة (COVID-19, FASB ,2020)، وعقد (FASB) في 8 أبريل 2020 اجتماعاً لمجلس معايير المحاسبة المالية استجابة لأثار جائحة COVID-19 وجه بموجبه إجراء أي تحسينات في المعايير عبر التمرير الكتابي، وناقش المجلس خططًا لدعم أصحاب المصلحة لتلافي آثار الجائحة، تتعلق هذه الخطط بتواريخ الفعلية لسريان بعض المعايير الهامة للعام 2022 وما بعده، وأنشطة وضع المعايير المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك قدم المجلس تعليقاً على الاستفسارات الفنية المتعلقة بآثار-COVID 19، والتي غطت موضوعات (عقود الإيجار،الاعتراف بإيرادات الفوائد، وكيفية تقديم المنشآت المساعدة للمقترضين المتأثرين بـ COVID-19، والمشتقات والتحوط، وقياس القيمة العادلة)، ويرى (الباحثان) أن (FASB) سار بخطوات عملية في اتجاه الاستجابة للتحديات الماثلة عبر التفاعل بصورة مباشرة مع أصحاب المصلحة وتحديد محاور أولية للموضوعات الأكثر ارتباطاً وتاثراً بحساب خسائر الائتمان المتوقعة في ظل الآثار المتوقعة من COVID-19، ويشير (الباحثان) إلى أن ذلك يحتاج لجهداً كبيراً سيما وأن نموذج الخسائر الحالية للائتمان المتوقعة (CECL) يخضع لنقاش وتطوير مستمر من أصحاب المصلحة كان أخر التعديلات لهذا النموذج في فبراير 2020 خسائر الائتمان المتوقع وعقود الإيجار، وأتت جائحة COVID-19 لتضيف تعقيدات إضافية في اتجاه الوصول لنموذج أكثر ملاءمة لأصحاب المصلحة.

3.4 تقرير المجمع القانوني للمحاسبين الأمريكي (AICPA)

أكد التقرير على إن جائحة الفيروس التاجي (COVID-19) هي قبل كل شيء مأساة إنسانية عالمية، وأن انتشارها له آثار اقتصادية خطيرة تتأثر بها قطاعات اقتصادية عديدة، و قد تمتد هذه العواقب الاقتصادية والتجارية لفترة طويلة وغير محددة، و من بين هذه العواقب لـ -COVID 19، التحديات المتعلقة بإعداد التقارير المالية، والتي تتأثربأحداث عديدة مثل - تعطل الأعمال والإنتاج، وانقطاع سلسلة التوريد، والآثار السلبية على العملاء، والتقلبات في أسواق الأسهم والديون، وانخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية، إضافة للعديد من العواقب الاقتصادية الأخرى - ويقدم هذا التقرير الخاص إشارات مقتضبة للممارسين حول بعض مسائل إعداد التقارير المالية التي قد تحتاج إلى النظر فيها في ضوء تأثير COVID-19 تمثلت محاورها في (Robert Durak, 2020)، - الأحداث اللاحقة فقد تحتاج المنشآت إلى تقييم ما إذا كانت تأثيرات COVID-19 تمثل أحداثًا لاحقة وفق الموضوع (ASC855) الذي يعرف الأحداث اللاحقة على أنها أحداث أو معاملات تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية ولكن قبل إصدار البيانات المالية أو تكون جاهزة للإصداربالنظر لتأثيراتCOVID-19 ، والتقديرات المحاسبية التى قد تتاثر بموجبها الافتراضات والبيانات التي تدعم بعض التقديرات المحاسبية المرتبطة ب COVID-19، ويجب على الممارسين تقييم ما إذا كانت الأحكام والقرارات التي تتخذها الإدارة في إجراء التقديرات المحاسبية لا تزال معقولة، وبالنسبة لانخفاض قيمة الأصول فقد تتسبب تداعيات وآثار هذه الجائحة في انخفاض الأصول في بعض المنشآت و تختلف نماذج انخفاض القيمة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في الولايات المتحدة (GAAP) اعتمادًا على الأصل الخاضع لاختبار انخفاض القيمة، وتختلف نماذج انخفاض القيمة بالنظر للأحداث المستقبلية - ويرى (الباحثان) أن التقرير يمكن أن يكون مؤشراً هاماً للموضوعات والممارسات المحاسبية التي قد تحتاج إلى معالجة وتحديث نتيجة لتاثيرات COVID-19 المتوقعة على إعداد التقارير المالية، وتناولت الدراسة الجانب المتعلق بخسائر المتوقعة ضمن إطار تلك المؤشرات، وتجدر الإشارة إلى أن المجمع القانوني للمحاسبين الأمريكي أتاح خدمة الاستعلام الفني CPEA للرد على الاستفسارات المتعلقة بالموضوع (AICPA, n.d.) ويخلص (الباحثان) إلى أن مجمل المخاوف الصادرة من الجهات السابقة أكدت على أن نماذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة الحالية لا تحدد أسس ومداخل محددة وواضحة لتحديد توقيتات الاعتراف وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهناك اختلافات كبيرة حول سيناريوهات المعلومات التطلعية التي ترتكز عليها عملية تقدير الخسائر المتوقعة، وهذا يؤكد على حقيقة ماثلة انطلقت من مخاوف أصحاب المصلحة ومعدو المعايير المحاسبية والجهات ذلت الصلة في ظل تفشي الأزمة الحالية المتعلقة بجائحة COVID-19 حيث انعكست أثارها في خلق حالة من عدم اليقين للتنبؤ بالأحداث المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد العالمي بصفة عامة، والأزمات المرتبطة بالائتمان على وجه الخصوص، وعلى الرغم من تلك المخاوف فقد أتاحت تلك الجهات مساحة لأصحاب المصلحة لتقدير وتقييم الظروف حسب طبيعة كل بلد والإجراءات الحكومية المتخذة للسيطرة على تلك الآثار، وتقييم المنشآت لأوضاعها الداخلية حسب الظروف المتعلقة بها .

4.4 مناقشة وتقييم الآثار المحتملة من انتشار جائحة COVID-19 على اسس الإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي :

مع إستمرارالآثارالعالمية لتفشي جائحة (COVID-19) والتطور المتسارع بتأثر الأسواق المالية العالمية، انعكست العديد من الآثار المحاسبية على المنشآت والمتمثلة في توقف الإنتاج، وعدم الاستقرار الذي لازم سلسلة التوريد، وقلة العمالة، وانخفاض المبيعات والأرباح، وضعف التمويل مع التقلبات في قيمة الأدوات المالية، وغير ذلك، وكان لابد على المنشآت أن تنظر باهتمام لآثار تلك الجائحة واحتمالية التعرض للمخاطر المحتملة ذات الصلة بجميع الآثار المادية

لهذه الجائحة والإفصاح عنها بالتقارير المالية، وقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الأولية أهم ملامح التأثيرات المحتملة للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي من عدة جوانب فدراسة Deloitte حصرت العديد من الجوانب نذكر منها الآتي : (Deloitte, 2019, pp. 2-3)

- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (بما في ذلك الشهرة).
- تقييم المخزونات .
- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.
- قياس القيمة العادلة.
- أحكام العقود المتعثرة.
- وعدم الوفاء بالالتزامات وخطط إعادة هيكلة الديون .
- إدارة مخاطر السيولة.
- الأحداث اللاحقة بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.
- علاقات التحوط (محاسبة التحوط) .

ويشير الباحثان إلى أن أهم الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة التي تناولتها دراسة Deloitte، تتمثل في تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على قدرة المقرضين سواء كانوا أفراد أو شركات على الوفاء بالتزاماتهم بموجب العلاقات التعاقدية حسب درجة تأثر القطاعات الاقتصادية والجغرافية بتفشي الوباء COVID-19 وزيادة احتمالية عدم السداد لديهم، وقد تزداد خسائر الائتمان وفق ما سبق الإشارة إليه مع انخفاض قيم الضمانات نسبة لانخفاض أسعار الموجودات ، كذلك يمثل القياس وفق القيمة العادلة (Fair Value Measurement) واحد من الأسس المتأثرة بهذه الجائحة، حيث يجب تحديد القيمة العادلة للأصل أوالالتزام في تاريخ التقرير وفقًا لمعايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها، وعندما تستند القيمة العادلة إلى سعر سوق يمكن ملاحظته، و يجب استخدام السعر المعروض في تاريخ التقرير، وتعكس القيمة العادلة للأصل معاملة افتراضية في تاريخ التقرير، وبالتالي فإن التغييرات في أسعار السوق بعد تاريخ التقرير لا تنعكس عند تقييم الأصول، ويلاحظ (الباحثان) أن التقلبات المتسارعة في الاسعارفي الأسواق المختلفة نتيجة انتشار جائحة COVID-19 ربما تؤثرعلى قياس القيمة العادلة إما بصورة مباشرة - إذا تم تحديد القيمة العادلة بناءً على أسعار السوق (على سبيل المثال، في حالة تداول الأسهم أو سندات الدين في سوق نشط)، أو بشكل غير مباشر (على سبيل المثال، إذا كانت التقنيات المستخدمة في التقييم تعتمد على بيانات ومعلومات مشتقة من الأسواق المتقلبة، و قد تزداد أيضًا مخاطر ائتمان الطرف المقابل وانتشار الائتمان المستخدم لتحديد القيمة العادلة، إلا أن تأثير الإجراءات التي تتخذها الحكومات لتحفيز الاقتصاد قد يقلل من أسعار الفائدة الحالية من المخاطر، كذلك يؤثر التغيير في قياس القيمة العادلة على شكل الإفصاح الذي تتطلبه المعيار الدولي (IFRS 13) قياس القيمة العادلة، والذي يطلب من المنشآت الإفصاح عن التقنيات المستخدمة في التقييم والبيانات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وكذلك حساسية التقييم للتغيرات في الافتراضات، وقد يؤثر أيضًا على تحليل الحساسية المطلوب لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المرحلة رقم (3) من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وربما يزيد ذلك من عدد الأدوات المصنفة كمستوى ثالث (PWC, 2020)، ومن ضمن التأثيرات المحاسبية حدوث انخفاضات محتملة في قيم الموجودات غير المالية، ويرتبط ذلك بمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)، حيث يتطلب المعيار اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة والمعمرة كحد أدنى كل عام والأصول غير المالية الأخرى، وعندما يكون هناك مؤشراً واضحاً على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها يجب إيقاف العمليات مؤقتًا، ومن المتوقع ضمن الآثار المحتملة من تفشي هذه الجائحة نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية وانخفاض عائدات المبيعات أن يحدث انخفاض في قيمة الموجودات، وسيفرض ذلك

الواقـع علـى المنشـآت النظـر فيمـا ينبغـي أن تقـوم بـه الإدارة وفـق السـيناريوهات المتوقعـة الآتيـة : (PWC, 2020)

- من المحتمل أن تقلل أثار جائحة COVID-19 والتدابير المتخذة للسيطرة عليها من التدفقات النقدية المستقبلية أو تزيد من تكاليف التشغيل وأي تكاليف إضافية أخرى .
- ربما تؤثر هذه الأحداث في انخفاض سعر سهم المنشآت، بحيث تكون القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، وهذا مؤشر على انخفاض القيمة الذي يتطلب اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة .
- يجب على المنشآت تحديث الافتراضات والتنبؤات المرتبطة بتقدير التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لتعكس التأثيرات المحتملة من تفشي جائحة COVID-19.
- مراجعة الميزانيات والتنبؤات والافتراضات الأخرى من تاريخ اختبار انخفاض القيمة السابق الذي تم استخدامه لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل ليعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية العمومية، وعلى وجه التحديد معالجة المخاطر المتزايدة والشكوك المحتملة من تفشي جائحة COVID-19 .
- قد تكون منهجية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة (سيناريوهات متعددة مرجحة الاحتمال) طريقة أفضل لتقدير المبلغ القابل للاسترداد من استخدام سيناريو منفرد يعتمد نتيجة واحدة متوقعة للتنبؤ بالمخاطر المتزايدة وعدم اليقين نتيجة تفشي جائحة COVID-19 ، ويمكن تضمين التأثير المحتمل للتدابير المتخذة للسيطرة على انتشار الفيروس كسيناريوهات إضافية في منهجية تقدير التدفقات النقدية المتوقع .
- مراجعة العوامل المستخدمة لتحديد معدل الخصم لتحديد المبلغ القابل للاسترداد ليعكس تأثير جائحة COVID-19 والتدابير المتخذة للسيطرة عليه . ويشير (الباحثان) إلى أنه مهما اختارت المنشآت من منهجيات مختلفة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة والاختلافات المحتملة في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، يجب أن تعكس النتيجة النهائية القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية عند استخدام القيمة العادلة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد .

ومن ضمن نطاق التأثيرات المحاسبية المحتملة نتيجة تفشي جائحة COVID-19 تأثر الأدوات المالية وعقود الإيجار، فطبقاً للمعيار الدولي (IFRS 9) يكون انخفاض قيمة الأدوات المالية ضمن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، و يجب على المنشآت أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير الجائحة على الخسائر الائتمانية المتوقعة، بحيث تشمل الأدوات التي سيتم أخذها في الاعتبار و القروض والذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، وأدوات الدين التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وموجودات العقود، ومديني عقود الإيجار، والضمانات المالية والتزامات القروض . ويشكل كذلك مبدأ الإستمراية واحداً من التأثيرات المحتملة نتيجة لتفشي الجائحة لذا سيكون من الضروري لإدارة المنشآت أن تنظر في مدى ملاءمة إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية فإن وجودت شكوك جوهرية تلقي بظلال من الشك على قدرة المنشأة على الاستمرار يجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الشكوك الجوهرية في البيانات المالية، كذلك قد يتطلب من المنشآت الإفصاح في البيانات المالية المتعلقة بالقرارات المتخذة استجابة لتفشي جائحة COVID-19، فيما يعرف محاسبياً بالأحداث اللاحقة، ولكن لن يؤثر ذلك على المبالغ المعترف بها بالنسبة لفترات إعداد التقارير اللاحقة، وقد تؤثر تداعيات جائحة COVID-19 المحتملة على

الاعتراف بالأصول والخصوم وقياسها في البيانات المالية، كذلك فإن متطلبات الإفصاح المحاسبي تمثل محوراً أساسياً في هذا الجانب، فمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (36) واسعة النطاق، و ينبغي أن تنظر إدارة المنشآت في التركيز على أهم التأثيرات المحاسبية الناتجة عن الجائحة و على وجه التحديد الإفصاح عن الافتراضات و إختبار الشهرة والموجودات غير الملموسة غير المحددة، ويجب على الإدارة أيضًا مراعاة المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية للكشف عن المصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات التي تنطوي على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على البيانات المالية في فترة لاحقة . ويشير (الباحثان) إلى أن تأثيرات جائحة COVID-19 مازالت مستمرة ومن المتوقع أن يستمر تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، عليه يجب على المنشآت تقييم القضايا والتأثيرات المحاسبية ذات الصلة، ومستويات الإفصاح المرتبطة بها مع تغير الحقائق والظروف، ويرى (الباحثان) أن المنشآت ستحتاج إلى مراجعة جميع مجالات الحسابات التي تخضع للحكم وتقدير عدم اليقين خلال الفترة المالية 2020م بهدف تقييم الآثار المؤثرة علي مبدأ الاستمرارية و انخفاض قيمة الموجودات المالية وغير المالية، و تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وتقييم مدى قابلية استرداد الضرائب المؤجلة، ويجب على المنشآت كذلك مراجعة قياس القيمة العادلة خاصة الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية لضمان أن تعكس القيم الظروف في تاريخ الميزانية العمومية، ويعتمد هذا القياس على المعلومات غير القابلة للملاحظة الناشئة عن تأثير COVID-19 والمرتبطة بتوقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل أو الالتزام عند تاريخ التقرير، ومن ضمن الآثار المتوقعة أيضاً تأثرمحاسبة التحوط باعتبارها واحد من المتطلبات المرتبطة بإدارة المخاطر، فقد تقلل أثار جائحة COVID-19 من المقدرة التنبئية وتوقيت حدوثها مما يؤثر على تطبيق مبادئ محاسبة التحوط عند إعداد التقارير المالية ، الأمر الذي يتطلب إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتراكمة، آخذين في الاعتبار المجالات التي تتأثر بالجائحة . ويشير (الباحثان) إلى أن لجنة بازل (Basel Committee on Banking Supervision) قد أصدرت تقريراً (Supervision, 2020, pp. 1-3) حوى إرشادات حول بعض القضايا الهامة والتأثيرات المحتملة علي خسائر الائتمان المتوقعة مثل المعالجة الرأسمالية القائمة على المخاطر للقروض التي تخضع للضمانات الحكومية التي تم تقديمها استجابة لتفشي جائحة مCovid-19 ، والمعالجة الرأسمالية للقروض المتوقفة السداد استجابة لتفشي مرض Covid-19، ويطبق إطار بازل متطلبات رأسمالية أعلى على القروض المصنفة على أنها مستحقة أو متوقفة السداد، بالإضافة لتطبيق إرشادات اللجنة بشأن الأصول المتعثرة المرحلة (3) فيما يتعلق بالقروض الخاضعة للوقف الاختياري للدفع الذي بدأ استجابة لتفشي مرضCovid-19 ، واتفقت اللجنة على أنه يمكن استبعاد فترات وقف الدفع (العامة أو الممنوحة من قبل البنوك على أساس طوعي) المتعلقة بانتشار Covid-19 من عدد الأيام التي تجاوزت موعد الاستحقاق، ووافقت على أن تقييم عدم الرضا عن الدفع يجب أن يكون استنادًا إلى ما إذا كان من غير المحتمل أن يكون المقترض قادرًا على سداد المدفوعات المجدولة.

5. الخلاصة

تأسيساً على ما سبق من عرض وتحليل للإطار المنهجي والدراسة المقارنة لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة، واستعراض وتقويم مخاوف المجامع ومجالس ومعدو المعايير المحاسبية والجهات ذات الصلة، يستنبط (الباحثان) النتائج الآتية :

- على الرغم من التنسيق بين (IASB) و (FASB) عبر المجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) إلا أن الممارسة العملية أسفرت عن خلافات جوهرية بين منهجي قياس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) و) CECL .

- أثـرت الخلفيـة الـتاريخية لممارسـة العمليـة ل (US GAAP) فيمـا يتعلـق بالسياسـات التحوطيه على أسس ومداخل الاعتراف وتقدير الخسائر الائتمانية مقارنـة بأسس ومداخل (IFRS) المتعلقة بذات الموضوع .
- يمثل الاختلاف في المدى الزمني المستخدم في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بين كل من الإصدارين (ASC 326) و (IFRS 9) عائقاً جوهرياً في اتساق الممارسة التطبيقية بين النموذجين .
- على الرغم من اعتماد المنهجين (ECL) و (CECL) على مبدأ قياس الاصول بالتكلفة المطفأة؛ إلا الممارسة التطبيقية بين المنهجين أسفرت عن خلاف بائن في النتائج .
- عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة يعتمد الإصداران الدولي والأمريكي على المعلومات التطلعية (المعقولة والداعمة)، ونسبة لعدم وجود إتفاق حول تعريف هذا المفهوم بين المنهجين أدى ذلك لإختلاف في التفسيرات حسب المتطلبات التنظيمية بين بلد وأخر .
- أثرت الفوارق في تحديد قيمة الانخفاض للأصول عند تقدير وقياس الخسائر الائتمانية بين المنهجين على الممارسة التطبيقية المتعلقة ب (ECL) .
- برز أيضاً من خلال الدراسة خلافاً بين المنهجين حول الفترة التعاقدية والإستثناءات المتعلقة بها عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة .
- عدم وجود توافق بين المنهجين الدولي والأمريكي حول مفهوم إعادة هيكلة الديون المتعثرة (TDR) .
- لا توجد إرشادات محددة حول كيفية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترات تتجاوز الفترة المعقولة والقابلة للدعم بين المنهجين الدولي والأمريكي .
- وجود إختلافات جوهرية حول معايير تقييم عقود الضمانات من حيث تضمين أو عدم تضمين التدفقات النقدية الخاصة بالضمان عند قياس (ECL) .
- يختلف المنهجان الدولي والأمريكي في الممارسة التطبيقية بالنسبة للضمانات التي تقع في نطاق انخفاض القيمة .
- هناك إختلاف في تفسير المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالتوقف عن السداد مما أنعكس أثر ذلك على ممارسة الصناعة المصرفية نتيجة للاختلاف السياسات التنظيمية بين البلدان والمؤسسات المختلفة .
- تختلف نماذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة لأوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال (FVOCI) بين المنهجين .

والنتـائج الـواردة أعلاهـا تُجيـب علـى تسـاؤل الدراسـة الأول : هـل للإختلافـات فـي الممارسات التطبيقية ونماذج الأعمال أثر على جهود تطوير منهجية ذات جودة عالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

- تعتبر جائحة COVID-19 حالة غير مسبوقة من حيث تأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تكون لها انعكسات كبيرة على الإئتمان نتيجة للتأثرالمتوقع على المنشآت وأسواق المال والأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- أثبتت الآثار الاقتصادية الأولية لأزمة جائحة COVID-19 حاجة المستثمرين وأصحاب المصلحة إلى معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة وموثوقية عالية ودرجة إفصاح ملائمة حتى يمكن الإعتماد عليها عند تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة .
- من المتوقع أن تتسبب حالة عدم التأكد (uncertainty) الناتجة عن آثار COVID-19 في انخفاض وتدهور الأصول المالية، وسينعكس أثر ذلك على نماذج تقدير وقياس (ECL) .

- يتفاوت تأثير جائحة COVID-19 على الممارسة العملية ل (ECL) حسب التدابير المتخذة لمواجهة أثار الجائحة بين البلدان المختلفة .
- نسبة لعدم شمول منهجية خسائر الائتمان المتوقع لخطط ومداخل عملية واضحة للاعتراف بـ (ECL) فسيخلق ذلك تحدى للمنشآت حسب طبيعة تأثرها ومقدرتها الذاتية .

والنتائج أعلاه من تُجيب على تساؤل الدراسة الثاني: ما هي الآثار المتوقعة من تداعيات جائحة Covid-19 على الجهود العالمية لتطوير منهجية خسائر الائتمان المتوقعة .

كتوصيات للدراسة يقترح الباحثان ما يلي:

- تسريع جهود التوافق والاتساق بين كل من (IASB) و (FASB) بهدف تطوير منهجية الاعتراف والقياس لخسائر الائتمان المتوقع في ظل المتغيرات الخاصة بآثار جائحة COVID-19 على الرغم من الفوارق المتعلقة بالممارسات العملية بين (US GAAP) و المعايير الدولية .
- أهمية المرونة عند تطبيق منهجية تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وتصنيف وتقييم مخاطر الائتمان للأدوات المالية لضمان أن تعكس البيانات المالية بأمانة الظروف الاستثنائية لوباء COVID-19والظروف التشريعية والتنظيمية التدابير المنفذة من قبل الحكومات للسيطرة على الوباء .
- لا بد من تبنى المنشآت المالية والجهات ذات الصلة رؤية حول تقدير خسائر الائتمان المتوقع المرتبطة بآثار COVID-19 خلال بيان الربع الأول 2020 وأبريل 2020.
- تكوين منشآت الأعمال لرؤية لتوقعات خسائر الائتمان متوسطة / طويلة الآجل للآثار المحتملة من COVID-19.
- يجب على المنشآت مراجعة قياس القيمة العادلة خاصة الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية لضمان أن تعكس القيم الظروف في تاريخ الميزانية العمومية، ويعتمد هذا القياس على المعلومات غير القابلة للملاحظة الناشئة عن تأثير COVID-19 والمرتبطة بتوقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل أو الالتزام عند تاريخ التقرير.
- وضع تقديرات مبنية على رؤية وتوقعات محتملة لحصر المقترضين المتوقع توقفهم عن السداد وإيجاد الدعم والمعالجات اللازمة .
- مازالت آثار جائحة COVID-19 مستمرة ومن المتوقع أن يستمر تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وعليه يجب على المنشآت تقييم القضايا والتأثيرات المحاسبية ذات الصلة، ومستويات الإفصاح المرتبطة بها مع تغير الحقائق والظروف المختلفة .
- إعداد دليل إرشادي ينظم التعاملات المتعلقة بالاعتراف والقياس لخسائر الائتمان في الظروف الإستثنائية المتعلقة ب Covid-19 .
- يجب على الجهات المعدة للمعايير المحاسبية وصناع السياسات تأجيل الترتيبات الانتقالية المتعلقة بسريان المعايير المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة في ظل ظروف استمرار أزمة COVID-19 .
- مراعاة البلدان العربية لطبيعة الظروف الخاصة بها في ظل جهود السيطرة على جائحة Covid-19 ومراعاة المرونة عند تطبيق قواعد (ECL) وفق تلك الظروف .

المراجع

AICPA, C. (n.d.). Retrieved from: https://www.aicpa.org .

Board, E. S. (2019, January). Expected credit loss approaches in Europe and the United States: differences from a financial stability perspective. Retrieved from: https://www.esrb.europa.eu .

Council, F. R. (2020, March 26). Retrieved from: https://www.frc.org.uk .

Deloitte. (2019). IFRS in Focus March 2020, Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease. Deloitte Touche Tohmatsu Limited. Retrieved from: https://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrs-in-focus/2020/coronavirus.

FASB. (2019, May). Financial Instruments - Credit Losses - Targeted Transition Relief. Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (2020, April). Retrieved from: https://www.fasb.org/COVID19 .

FASB. (2020, February). Financial Instruments - Credit Losses (Topic 326)., Ed. Norwalk, CT 06856-5116. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (April 2019). Codification Improvements to Topic 326, Financial Instruments - Credit Losses, Topic 815, Derivatives and Hedging, and Topic 825, Financial Instruments. Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (February 2020). Financial Instruments - Credit Losses (Topic 326) and Leases (Topic 842). Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (June 2016). Financial Instruments-Credit Losses (Topic 326), Measurement of Credit Losses on Financial Instruments. Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (November 2018). Codification Improvements to Topic 326, Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (November 2019-10). Financial Instruments - Credit Losses (Topic 326), Derivatives and Hedging (Topic 815), and Leases (Topic 842) -Effective Dates. Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

FASB. (November 2019-11). Codification Improvements to Topic 326, Financial Instruments - Credit Losses. Norwalk, CT 06856-5116: Financial Accounting Series. Retrieved from: https://www.fasb.org .

Gadis J. Dillon, G. J. (n.d.). The Role of Accounting in The Stock Market Crash of 1929. Georgia State University. Retrieved from: https://openlibrary.org/works/OL5354885W/The_role_of_accounting_in_the_stock_market_crash_of_1929.

Group, F. C. (July 28, 2009). Report of the Financial Crisis Advisory Group. Financial Crisis Advisory Group. Retrieved from : https://www.ifrs.org/groups/financial-crisis-advisory-group .

Group, N. P. (2017, sptemper 26). Contrasting the new US GAAP and IFRS credit impairment models A comparison of the requirements of ASC 326 and IFRS 9. Retrieved from: www.cfodirect.com .

IFRS. (2020, April 27). Retrieved from: www.ifrs.org .

IFRS. (2020, March 27). IFRS 9 and Covid-19: Accounting for expected credit losses applying IFRS 9 Financial Instruments in the light of current uncertainty resulting from the Covid-19 pandemic. Retrieved from: www.ifrs.org .

Li, N. F. (2018). IFRS 9 – The New Accounting Standard for Credit Loss Recognition. Service Risk Bank - N. 3, 2018. Retrieved from : https://www.riksbank.se .

PWC. (INT 2014-06). IFRS 9: Expected Credit Loss. Retrieved from : www.pwc.com .

PWC. (2020). In depth A look at current financial reporting issues - Accounting implications of the effects of coronavirus. Retrieved from www.pwc.com .

Risk, E. E. (2019, january). Expected credit loss approaches in Europe and the United States: differences from a financial stability perspective. European systemic Risk. Retrieved from: www.esrb.europa.eu .

Robert Durak, M. A. (2020, March 18). Consequences of COVID-19 Financial Reporting Considerations. Retrieved from: https://www.aicpa.org .

Studies, C. f. (2020, March 10). The Global Economic Impacts of COVID-19. Retrieved from : https://www.csis.org/analysis/global-economic-impacts-covid-19 .

Supervision, B. C. (April 2020). Measures to reflect the impact of COVID-19. Bank for Intrnational Settlements. Retrieved from www.bis.org .

A comparative Analytical Study of the Requirements for Recognition and Accounting Measurement of Expected Credit Losses Between the FASB – Subject Topic (ASC 326) and IFRS9 in light of the outbreak of Covid-19 Coronavirus

Salah Ali Ahmed Muhammad ♦[1], Muhammad Al-Mahdi Al-Amir Ahmed[2]

Received: 29-04-2020 Accepted : 07-06-2020 Puplished : 10-06-2020

Abstract:

The main objective of the study is to present and analyze efforts to develop an expected credit loss model (ECl), and compare that to the subject (ASC 326) issued by the Financial Accounting Standards Board (FASB), and International Standard (IFRS 9) issued by the International Accounting Standards Board (IASB), and assessing the impact of the implications of Covid-19 on practical practice when applying (ECL), This topic acquires its importance through the continuous attention of accounting standards setters and stakeholders, The study used a method that combines extrapolation and deduction in addition to the descriptive approach to study the problem of the study and answer questions, and is represented , The most important results of the Anchoring in that the historical succession associated with practical practices and the variation in the interpretation and understanding of terms when applying have made differences in the methodology for measuring credit losses between the international and American approaches, The study also found that the expected effects on recognition and accounting measurement in general on the impact of the implications of Covid-19 , and ECL methodologies In particular, the magnitude of this effect varies, depending on the efforts made by countries to control the epidemic.

Keywords: Coronavirus Covid -19 Pandemic, Accounting Recognition and Measurement, Expected Credit Losses.

JEL Classification : G01, M41, E51.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the Creative Commons License.

Management & Economics Research Journal is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).

1 ♦**Corresponding author:** Faculty of Administrative Sciences, Omdurman Islamic Unversity (Sudan).
[✉ salaliahmed@oiu.edu.sd]
[2] Faculty of Administrative Sciences, Omdurman Islamic Unversity (Sudan).
[✉ mohamed.almhdi3@gmail.com]